١١٦٥



صاحب الجلالة الملك يوجه خطابا ساميا الى مجلس النواب في دورته الاستثنائية

الرباط ــ استمع مجلس النواب في بداية دورته الاستثنائية الى خطاب ملكي سامي القاه السيد احمد رضا جديرة المستشار الملكي.

وفيما يلي نص الخطاب الملكي :

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه

(الطابع الشريف بدائرته، فالله خير حفظا، وهو ارحم الراحمين)

(وبداخله الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

شعبنا العزيز :

لقد كان همنا المتواصل منذ أن من الله على بلادنا بنعمة الاستقلال، ان نسهر معتنين عناية فائقة حتى تكون ممارستنا لسيادتنا ممارسة كاملة شاملة، وكان هذا هو الهدف الذي تقصد اليه اساسا سياسة والدنا جلالة الملك محمد الخامس رحمه الله ورضي عنه وارضاه.

وهذا الهدف اتخذناه نحن من جهتنا منذ جلوسنا على عرش اجدادنا الأماجد، قاعدة جوهرية كنا ننطلق منها فيما كنا نقوم به من اعمال او فيما كنا نعتزم القيام به، وان احاطة هذه السيادة بالاحترام والتقديس اية ما كانت الظروف واية ما كانت طبيعة المشاكل التي كانت تواجهنا، لمن اسباب اعتزازنا ودواعي الافتخار المشروع لشعبنا.

ومن اجل ما للمغرب من مؤهلات وما له من موقع جغرافي وما له من تقاليد تاريخية، فان بلادنا كانت ولا تزال بلاداً متفتحة على العالم تكره العزلة وتأبى الانطواءَ على النفس.

وهكذا فقد ادركنا منذ الزمن البعيد ما كان يمكن ان يعود على المغرب من عوائد حميدة بفضل تعاون دولي واسع يحترم بطبيعة الحال سيادتنا واختياراتنا الأساسية وحرية قرارنا المطلقة، وهذا التعاون ان اتاح لنا بمده وجزره فرصة مساعدة البلاد الصديقة المحتاجة الى هذه المساعدة، فانه أسهم بحظ وافر في تطور المغرب وفي نموه المنسجم.

وهكذا أبرمنا معاهدات وعقدنا تحالفات، وها هو المغرب اليوم الى هذا عضو من اكثر الأعضاء نشاطاً وبصفات مختلفة في جميع المؤسسات الدولية التي تقصد بالذات الى تنظيم التعاون بين الدول بغية ضبطه وتوجيهه الوجهة التي تلائم أكبر ملاءمة ما لكل واحد وما للجميع من مصالح، واذا كانت محالفاتنا وانتسابنا الى المنظمات الدولية تمنحنا حقوقاً فانها من جهة أخرى تفرض علينا واجبات.

وان احد الأسباب الرئيسية التي نشأ عنها راس المال الذي توافر لنا والمصداقية التي نتمتع بها في رحاب العالم، لراجع الى ما برهنا عليه باستمرار من احترام دقيق لالتزاماتنا، وهذه الالتزامات لم نأخذ بها انفسنا قط ونحن مراعون لشيء واحد دون سواه، ألا وهو مصلحة البلاد والأمة.

ان هذا العالم الذي نعيش في ارجائه والذي قررنا ان نتعاون معه، قد مني خلال السنين العشر السابقة بصدمتين نفطيتين هزتاه هزاً شديدا.

اولى هاتين الصدمتين التي نجمت عن حرب اكتوبر سنة 1973، إن كانت احدثت رجة في معظم الأقطار فان المغرب تحملها دون ان يتزعزع او يتضرر، بل ان بنياتنا الاقتصادية واوضاعنا المالية كانت سليمة، حتى اننا استطعنا ان نوفر رصيداً كبيراً من العملة الصعبة. ولقد حملنا حجم هذا الرصيد على التفكير بجد سنة 1974 عندما كان خديمنا كريم العمراني ووزيرنا الأول في الغاء تشريعنا الخاص بالصرف والاستغناء تبعاً لذلك عن مكتبنا للصرف.

بيد ان الصدمة الثانية اصابتنا لسوء الحظ بعد ذلك بقليل، وجاءت آثار هذه الصدمة الثانية التي انضمت الى آثار الصدمة الأولى فألحقت اضطراباً شاملاً بالاقتصاد العالمي وجعلت النظر يعاد حتى في نظام النقد الدولي، وتبين لأكثر الاقتصاديين والماليين تشاؤما ان سوء الوضع تجاوز تجاوزاً بعيداً ما كانوا يتوقعون، وحل محل الرخاء والازدهار النسبيين اللذين كانت تتمتع بهما اقطار عديدة الركود الاقتصادي والتضخم المالي الذي يسير بسرعة في غالب الأحيان ولا تخمد أبداً عواقبه، لقد ضربت الأزمة ضرباً عشوائياً ولم يسلم من ضربها احد، ان الولايات المتحدة الأمريكية واوروبا الغربية وهما البلاد المصنعة الضاربة في التقدم بلغ عدد العاطلين فيهما وحدهما 35 مليون عاطل، وان في هذا العدد وحده لمؤشرات تدل دلالة صارخة على ما آل اليه الوضع الذي يتخبط فيه العالم، اما البلاد النامية فان الخبراء مجمعون على القول انها تعاني اليوم أعظم ازمة عانتها منذ الركود الاقتصادي الذي ساد خلال الثلاثينات، وهذه البلاد التي كانت استدانتها من قبل وافرة لأن الاقتراض كان مصدر نموها الرئيسي قد اشتدت وطأة استدانتها، وستزداد هذه الوطأة اشتداداً على توالي الأيام.

وقد واجهت البلاد النامية المستوردة للنفط وستظل مواجهة ما تجمع وتضافر من آثار الركود الذي يصيب البلاد المصنعة التي تقلص مبادلاتها وتقيم حماية تزداد صرامة يوماً بعد يوم، ومن آثار مكافحة التضخم الذي يتفاقم به سعر الفائدة من آثار الاختلال ميزان التبادل الناتج عن انخفاض الأسعار الحقيقية للمواد الأولية.

ان هذه الظروف الدولية المطبوعة كما سلف بطابع الركود وانكماش اسواقنا في العالم وتصاعد الحمائية في الأقطار التي هي زبنائنا التقليدية، كل هذا اصاب صادراتنا بأذى كبير وخاصة صادراتنا من الفوسفاط الذي تتألف منه ثروتنا الوطنية الرئيسية، وبعد ان بلغ ثمن الطن من الفوسفاط 60 دولارا سنة 1975 اصبح هذا الثمن لا يكاد يتجاوز اليوم 30 دولارا، هذا بالاضافة الى ان الكميات المصدرة نقصت احجامها بمقادير هامة، والى جانب ما للمحيط الدولي الشديد المعاكسة من هذه الآثار الجسيمة التي لم نسلم من واحدة منها، هناك آثار أخرى لا تقل عن الأولى فداحة وأهمية، وهذه الآثار خاصة بالمغرب.

لقد اصاب بلادنا جفاف تلاحق طوال سنين متوالية مستتبعاً جميع العواقب التي يمكن ان تنزل بساحة بلد ما زال فلاحياً بصورة اساسية يعيش معظم سكانه مما تغله الأرض، وبفضل جهود مالية ضخمة كثيراً ما بذلناها ان لم نقل بذلناها باستمرار متمثلة في عملة صعبة استطعنا ان نخفف وطأة هذه الآثار وذلك بتأمين الاستجابة لحاجة المستهلكين.

وعلى هذا النحو امكننا ان نجعل افراد شعبنا في مأمن من خطر الافتقار الى ما هو ضروري.

بيد ان هناك ما هو اهم واننا لنقدر ما للنفط من وزن لأننا نعرف وطنية رعايانا وتمسكهم بما هو جوهري



وما يعتبرونه شيئاً مقدساً.

فمنذ قرابة سبع سنين نكابد حرباً لا نريدها ولكن اعداء وطننا يفرضونها علينا، قاصدين بذلك صراحة الى بتر وحدتنا والايقاع بسلامة ترابنا.

وان الشعب المغربي الذي يؤدي ثمن هذه الحرب دون شكاة ولا انين، ليقف على بكرة ابيه موحد الصفوف مرصوصها وراء ملكه الساهر اليقظ على الوحدة والسيادة الوطنيتين.

وان قواتنا، جميع قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة لتبرهن على روح للتضحية ليس لها نظير، وعلى بذل النفس ونكران الذات وهي خصال تكسبها اعجاب العالم واحترامه، هذه القوات تضطلع بحراسة متصلة صيانة لوحدتنا وسلامتنا.

ويسرنا شعبنا العزيز، ان نوجه اليها هنا من خلال نوابك تحية اكبارنا ونعرب لها من جديد عن اعتراف الوطن بالجميل.

تلك المعاكسات كلها وتلك الحتميات كلها لم تصرفنا عن الأهداف التي رسمناها لأنفسنا، ولقد اجتهدنا بادىء بدء ان لا نحمل شعبنا وخاصة الطبقة المحرومة منه اعباءها كلها، ثم واصلنا تطبيق مخططات نمونا لئلا يقف المغرب في طريق نموه ولئلا يحرم شعبنا من طموحه الى التقدم والرقي.

واذا كنا قد استطعنا ان نوالي في خضم الأزمة الدولية مواصلة نمونا فاننا مدينون بذلك قبل كل شيء الى أنفسنا والى مجهود كل فرد منا، واننا لمبتهجون بهذا الأمر، اذ لا شيء أقوى ابرازاً لوثاقة بنياتنا ولصحة التنظيم الذي جهزنا به بلادنا.

ويطيب لنا ان نصرح بأننا مدينون بذلك ايضاً الى جميل ادراك رؤساء الدول الاخوة والاصدقاء والى ما وجدناه لديهم باستمرار من روح التعاون، فما كانت تعوزنا مساعدتهم كلما ألحت علينا الحاجة اليها، وكانت هذه المساعدة بالنسبة الينا ثمينة.

هذا هو الوضع وهذه هي حالة البلاد، وهما معا متوالدان من الظروف الدولية والظروف الخاصة بنا، ولمواجهتهما فكرت حكومتنا في مجموعة من التدابير تقتضي مراجعة ميزانيتنا وبالتالي سن قانون تعديلي.

وبالنظر الى مقتضيات دستورنا كان امامنا طريقان ممكنان :

اما عرض التدابير المقترحة على نظر اللجنة المتخصصة لوجود البرلمان في فترة فاصلة بين الدورات وبالتالي اتخاذ مرسوم قانون بعد ذلك.

واما طريق دعوة البرلمان الى عقد دورة استثنائية، ولأهمية الخطة الجديدة للتصحيح والضبط التي سيوكل أمر تنفيذها الى حكومتنا، فقد اخترنا بدون تردد الالتجاء الى الدورة الاستثنائية، وهذا الاختيار يعبر أساساً عن اهتمامنا باطلاع شعبنا بصورة متتابعة على العمل الذي نقوم به وعن حرصنا على ان يكون علمه محيطاً اكثر ما يمكن بكل ما يسمى من قريب او بعيد حياته اليومية وكل ما يتصل بمصيره.

ان المناقشات التي ستدور بين أعضاء مجلسنا للنواب ستتيح ولا شك تبديد كل التباس ان كان هناك



اي التباس، وستسمح خاصة بالاضافة الى هذا بأن يقدر شعبنا تقديراً صحيحاً الحتميات التي تحاصرنا والأغراض التي نتوخاها من اهدافنا المنشودة.

ان التدابير المقترحة التي سيناقشها البرلمان ويوافق عليها سيكون لها وقع وآثار اكيدة في كثير من قطاعات نشاط بلادنا، ولكن ليطمئن شعبنا فعلى الرغم من صرامة هذه التدابير وهي صرامة اخف وطأة بكثير من الجهود والتضحيات المفروضة في رحاب المعمور على بلاد أخرى، حرصنا على أن تكون متوازنة حتى لا ترهق نمونا وحتى نُبقي ابقاءً تاماً على جميع حظوظنا في انطلاق مسْتأنف للتوسع الاقتصادي وحتى نخفف الفوارق الاجتماعية جهد المستطاع.

ان غيرتك على وطنك شعبنا العزيز غيرة مثالية، فبفضل هذه الغيرة استطاع المغرب ان يتجاوز — غير متأثر بصدمة — مراحل كانت اكثر صعوبة من المراحل الراهنة، وهي الغيرة التي تنبض بها قلوب افراد شعبنا الأوفياء اعضاء قواتنا الوطنية كافة وهم يكافحون ويسترخصون التضحيات كل يوم، دفاعاً عن اقاليمنا الجنوبية وصيانة لسلامتنا الترابية، وهي التي ستحرك مشاعرك ابتداء من اليوم وتحفزك وعاطفة التضامن الوطني تندفع في قلبك الى ادراك الأهمية والآثار القريبة والبعيدة لما نجد انفسنا مضطرين الى القيام به.

ان التوجيه الذي اصدرناه الى حكومتنا وادارتنا لمطبوع بطابع الوضوح والالتزام، وبناء على هذا فان جميع الوسائل ستستعمل لتتابع البلاد مسيرتها في طريق نموها وليظل سليماً نسيجنا الصناعي والاقتصادي الذي صنعناه بصبر واناة.

نسأل الله شعبنا العزيز ان يمد نوابك بعونه، ويلهمهم الصواب فيما هم مقبلون عليه من اعمال.

والسلام عليكم ورحمة الله.

حرر بالقصر الملكي بالرباط في يوم الثلاثاء 15 شوال عام 1403 هـ الموافق 26 يوليوز 1983 م.